أولا- التعريف بالفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي هو مذهب اقتصادي ظهر خلال أواخر القرن التاسع عشر. يمثل تحولا عن الاقتصاد الكلاسيكي من خلال دمج النماذج الرياضية الدقيقة والتركيز على الاختيار الفردي والتحليل الحدي.

يركز الإطار النيوكلاسيكي على تحديد الأسعار والمخرجات وتوزيع الدخل في الأسواق من خلال قوى العرض والطلب. يرتكز على ثلاثة افتراضات أساسية:

1- السلوك العقلاني: يفترض أن الوكلاء الاقتصاديين (المستهلكون والمنتجون) يتصرفون بطريقة عقلانية يسعون من خلالها إلى تعظيم المنفعة أو الربح.

2- المذهب الحدي: يدرس المذهب الحدي كمبدأ أساسي القرارات التي تُتخذ على الهامش، بما في ذلك المنفعة الحدية (الإشباع الإضافي من استهلاك وحدة إضافية من سلعة) والتكلفة الحدية (تكلفة إنتاج وحدة إضافية). وهو بذلك يختلف عن الاقتصاد الكلاسيكي الذي يركز على الإنتاج الكلي.

3- توازن السوق: يتم تحديد الأسعار من خلال قوى العرض والطلب، بحيث يتحقق التوازن عندما يتساوى العرض مع الطلب.

ثانيا- مبادئ الفكر النيوكلاسيكي:

يمكن تلخيص المبادئ التي قام عليها الفكر النيوكلاسيكي على النحو التالي:

1- الصياغة الرياضية: على عكس الاقتصاد الكلاسيكي، يعتمد الاقتصاد النيوكلاسيكي بشكل كبير على التقنيات الرياضية لنمذجة الظواهر الاقتصادية. حيث يُبسط السلوك الاقتصادي إلى وظائف ومعادلات للتنبؤ بالنتائج.

2- التركيز على القرارات الهامشية: يؤكد الاقتصاد النيوكلاسيكي على أهمية التغيرات الهامشية، مثل تأثير تغيير طفيف في السعر على العرض والطلب.

3- المنافسة الكاملة وكفاءة السوق: يفترض وجود أسواق تنافسية تمامًا، حيث يوجد عدد كبير من المشترين والبائعين دون أن يكون لأي منهم تأثير على الأسعار. ويُنظر إلى الأسواق على أنها آلية فعالة لتخصيص الموارد.

4- نظرية القيمة الذاتية: يتخلى الاقتصاد النيوكلاسيكي عن نظريات العمل في تحديد القيمة (كما هو الحال في الاقتصاد الكلاسيكي)، لصالح فكرة أن القيمة مشتقة من التفضيلات الذاتية للأفراد.

5- الإنتاج والتوزيع: يؤكد الاقتصاد النيوكلاسيكي على دور عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) ومساهماتها الحدية في تحديد الأجور والإيجارات والأرباح.

6- دور الأسعار: تعمل الأسعار لدى النيوكلاسيكيين كإشارات وحوافز، حيث تنسق الأنشطة الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتوجيه الموارد إلى استخداماتها الأكثر قيمة.

يمثل ظهور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي تطورا جمع بين تحسين النظريات الكلاسيكية والانفصال عنها، من خلال التركيز على سلوك الأفراد والمنفعة الحدية وتوازن السوق.

كانت نقطة البداية لدراسة المفكرين النيوكلاسيك تبنيهم فكرة المنفعة، حيث انتقلوا من مفهوم القيمة على أساس العمل إلى القيمة على أساس المنفعة، فليس العمل هو الذي يحدد القيمة بل المنفعة التي تسمح بها آخر وحدة من السلعة. ونظرية المنفعة تعتمد على تفضيلات الأفراد والسلوك العقلاني.

لقد جاءت الأفكار النيوكلاسيكية بشكلها الحدي تعبيرا عن مراجعة موضوعية لأوضاع الفكر والممارسة، فبدلا من التركيز على الجانب الموضوعي للسلعة تركز المدرسة الحدية على الجانب الذاتي، أي بدلا من الاهتمام بالإنتاج كما هو الحال في التحليل الكلاسيكي والماركسي، أصبح التحليل النيوكلاسيكي (الحدي) منصبا على تحليل الطلب.

لقد طُوِّر هذا الإطار عبر نظريات مثل التوازن العام وقانون الغلات الحدية المتناقصة، مما أضفى دقة رياضية وعمقا تحليليا للنظريات الاقتصادية. شكّل هذا التكامل تحولا مهما أثر بعمق على الاقتصاد الحديث، حيث دمج بين الأسس الكلاسيكية والرؤى الجديدة للتحليل الفردي والمنهجي.

ثالثا- أساس التحليل الحدي النيوكلاسيكي:

فكرة الحدية تهدف إلى البحث فيما يحدث للمتغيرات الاقتصادية عند حدوث تغير طفيف أو ما يسمى بالتغير الحدي. فمعظم القرارات الاقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة، مثل الإضافة في الانتاج وما يترتب عنها من تضحية أو تكلفة جديدة، وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلك الذي يقارن المنفعة الاضافية والفرص البديلة، وهذا يعني أن السلوك الاقتصادي يتحدد بالمقارنة بين العائد والتكلفة عند الحد، ومن هنا جاءت التسمية بالتحليل الحدي. الاختبار يتوقف عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية.

رابعا- الفكر النيوكلاسيكي مقابل المذاهب الاقتصادية الأخرى

يتميز الفكر النيوكلاسيكي عن الاتجاهات الفكرية الاقتصادية الأخرى من خلال تركيزه على الاختيار الفردي والمنفعة الحدية ووتوازن السوق. يتناقض هذا مع الاقتصاد الكلاسيكي الذي يؤكد على قيمة العمل والتحليل الإجمالي، ومع الاقتصاد الماركسي الذي يركز على صراع الطبقات والمادية التاريخية. يختلف هذا الفكر أيضا عن اتجاه الاقتصاد المؤسسي من خلال تجاهل تأثير الأعراف الاجتماعية والقوانين والتطور الثقافي، ويركز على المبادئ العامة. مقارنةً بالمذهب الكينزي، يركز الفكر النيوكلاسيكي على الأسس الجزئية والأسواق التي تصحح نفسها، بينما يركز الكينزيون على العوامل الكلية وإخفاقات السوق والحاجة إلى

التدخل الحكومي. هذه الفروق تؤكد على الإطار النظري الفريد للاقتصاد النيوكلاسيكي ونهجه في تحليل الأنظمة الاقتصادية.

خامسا- المدارس الفكرية ضمن الاتجاه النيوكلاسيكي:

شهد الفكر النيوكلاسيكي تطورا متسلسلا من خلال مدارس متعددة، قدمت كل منها مساهمات مميزة ساهمت في تشكيل هذا الفكر. وتنوعت تلك المدارس عبر الزمن، مستجيبة للتحديات الفكرية والاقتصادية المختلفة.

بدأت مدرسة **التحليل الحدي المبكر** في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر (1870- 1880) بقيادة وليم ستانلي جيفنز (William Stanley Jevons)، كارل منجر (Carl Menger)، وليون والراس (Léon Walras). ركزت هذه المدرسة على إدخال مفهوم المنفعة الحدية لتحديد القيمة، مشيرة إلى أهمية التقييم الذاتي للأفراد بدلاً من القيم المستندة إلى التكاليف كما كان في الفكر الكلاسيكي. كان تركيزها الأساسي على التحليل الجزئي للقرارات الفردية.

في نفس الفترة، ظهرت **مدرسة لوزان** (1870- 1910) بقيادة ليون والراس وفيلفريدو باريتو(Vilfredo Pareto). قدمت هذه المدرسة نهجًا رياضيًا صارمًا لتحليل التوازن العام، مسلطة الضوء على كيفية تفاعل الأسواق المختلفة للوصول إلى توازن شامل. كما أن مفهوم الكفاءة "الباريتية" الذي قدمه باريتو ساهم بشكل كبير في مناقشات الرفاهية الاقتصادية.

لاحقًا، تطورت **مدرسة كامبريدج** (1890- 1920) تحت قيادة ألفريد مارشال (Alfred Marshall) وآرثر بيجو (Arthur Pigou). كانت هذه المدرسة تهدف إلى الجمع بين أفكار الكلاسيكيين والحديين، مع التركيز على تحليل العرض والطلب والتوازن الجزئي. كما قدم بيجو مساهمات بارزة في اقتصاديات الرفاهية، مستكشفًا أدوار الحكومة في تصحيح إخفاقات السوق.

ظهرت **المدرسة النمساوية** أواخر القرن التاسع عشر (1870- 1930) بقيادة كارل منجر ويوجين فون بوم-باويرك (Eugen von Böhm-Bawerk). ركزت هذه المدرسة على الاختيار الفردي وأهمية الزمن والمعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أنها كانت من أبرز النقاد للتخطيط المركزي، ودافعت بشدة عن الأسواق الحرة.

في السويد، برزت **المدرسة السويدية** (1890- 1930) بقيادة كنوت فيكسل (Knut Wicksell) وجوستاف كاسيل (Gustav Cassel). ركزت على دمج النظرية النقدية مع العوامل الاقتصادية الحقيقية، مما مهد الطريق لنظريات الاقتصاد الكلي التي ظهرت لاحقا.

ثم جاءت بعد ذلك: المدرسة النيوكلاسيكية الأمريكية، مدرسة الاقتصاد القياسي والرياضي، اتجاه اقتصاديات الرفاهية والاختيار الاجتماعي، مدرسة شيكاغو.

يُعتبر ألفريد مارشال المؤسس الرئيسي للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، حيث قدم إسهامات بارزة من خلال أعماله، أبرزها كتابه *مبادئ الاقتصاد* (1890). ركّز مارشال على التوازن بين العرض والطلب لتحديد الأسعار، وابتكر مفهوم المرونة لقياس تأثير التغيرات السعرية. كما وسّع مفهوم التحليل الحدي الذي استند إلى أفكار سابقة، وميّز بين التحليل الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل لتوضيح تأثير الزمن على الإنتاج والأسعار. ارتبطت رؤيته بالرفاهية الاقتصادية، حيث اعتبر أن الهدف النهائي للاقتصاد هو تحسين رفاهية المجتمع من خلال سياسات ملائمة وتخصيص الموارد بكفاءة.

بالإضافة إلى مارشال، ساهمت شخصيات أخرى بشكل كبير في هذا الفكر، مثل **ليون والراس** مطوّر نظرية التوازن العام التي ركزت على تفاعل الأسواق داخل الاقتصاد؛ ويليام ستانلي جيفونز الذي قدّم مفهوم المنفعة الحدية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

سادسا- نقد التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي:

قدم التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي فوائد عديدة ولكنه تضمن أيضا عددا من القيود.

1- إيجابيات الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

الدقة الرياضية: يعتمد الاقتصاد النيوكلاسيكي على نماذج رياضية دقيقة، مما يسمح بتوقعات واضحة وقابلة للاختبار. تبسط هذه النماذج السلوك الاقتصادي المعقد إلى معادلات ووظائف، مما يسهل التحليل المنهجي.

التركيز على اتخاذ القرار الفردي: يركز التحليل على عقلانية الأفراد، مما يساعد على فهم سلوك المستهلك وديناميكيات السوق وقرارات الشركات.

كفاءة السوق: يدعم هذا التحليل مفهوم الأسواق الكفؤة، حيث تُخصص الموارد بشكل أمثل بناء على قوى العرض والطلب، بافتراض وجود معلومات كاملة ومنافسة تامة.

التحليل الحدي: قدم الفكر النيوكلاسيكي مفاهيم المنفعة الحدية والتكلفة الحدية، مما ساهم في تحسين فهم القرارات عند الهامش وتطوير النظريات الاقتصادية السابقة.

القابلية للتطبيق عبر التخصصات: تُستخدم النماذج والأطر النيوكلاسيكية بنجاح في مجالات متعددة مثل السياسات العامة، الاقتصاد البيئي، ونظرية الألعاب، مما يبرز فائدتها في مختلف التخصصات.

أساس للاقتصاد الحديث: يُعتبر الاقتصاد النيوكلاسيكي حجر الأساس للنظريات الاقتصادية المعاصرة، حيث يؤثر بشكل كبير على التحليلين الجزئي والكلي.

2- سلبيات التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي:

تبسيط السلوك البشري بشكل مفرط: يعتمد التحليل على افتراض العقلانية والمعلومات الكاملة، مما يؤدي إلى تبسيط مفرط يعجز عن التعامل مع العوامل النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار.

تجاهل السياقات التاريخية والمؤسسية: غالبًا ما تتجاهل النماذج النيوكلاسيكية الأطر الاجتماعية والتاريخية والمؤسسية التي تشكل السلوك الاقتصادي، مما يقلل من صلاحيتها في سياقات مختلفة.

الطبيعة الساكنة: التركيز على حالات التوازن يجعل النماذج أقل فعالية في تفسير العمليات الديناميكية مثل الابتكار التكنولوجي أو الأزمات الاقتصادية.

إهمال قضايا عدم المساواة والقوة: بالتركيز على الكفاءة وتفضيلات الأفراد، يتم التغاضي عن قضايا عدم المساواة والصراعات الطبقية وديناميكيات القوة داخل الأنظمة الاقتصادية.

الاعتماد المفرط على الصياغة الرياضية: التركيز الكبير على التجريد الرياضي يجعل الاقتصاد النيوكلاسيكي غير متاح ويفتقر إلى الصلة بالواقع، خاصة في صنع السياسات.

إهمال القضايا البيئية: تم انتقاد النظريات النيوكلاسيكية تاريخيًا بسبب تجاهلها للتأثيرات البيئية وقضايا الاستدامة، وهو ما أثار اعتراضات من قبل الاقتصاديين البيئيين.

افتراض المنافسة الكاملة: الاعتماد على المنافسة الكاملة كأساس يتجاهل انتشار الاحتكارات وغيرها من عيوب السوق الواقعية.